

البحرين توسع العقوبات البديلة للسجناء

الخميس 9 سبتمبر 2021 07:13 م

أعلنت السلطات البحرينية الخميس توسيع نطاق "العقوبات البديلة" التي تسمح للسجناء باستكمال فترة عقوبتهم خارج السجن، لتشمل جميع النزلاء المؤهلين بعدما كانت تقتصر على من أمضى نصف مدة العقوبة.

وكانت الملكة الخليجية الصغيرة شهدت اضطرابات لسنوات بعد عام 2011 عندما نفّذت الأجهزة الأمنية حملات توقيف ضد المشاركين في تظاهرات ضخمة للمطالبة بملكية دستورية.

ومنذ 2011، أوقفت السلطات مئات الناشطين والسياسيين المعارضين وحاكمتهم وأصدرت بحقهم عقوبات قاسية بينها الإعدام والسجن المؤبد وتجريدتهم من الجنسية، وتعاملت بقسوة مع أي احتجاجات ضدها.

ووسط مطالبة أهالي السجناء بالأفراج عن ذويهم، أعلنت السلطات عن عقوبات بديلة تقضي- بأن يمضي- السجن ما تبقى من فترة الحكم خارج السجن.

والخميس، قالت السلطات في بيان لمرکز التواصل الحكومي إنه "تم إلغاء الطلب الحالي للسجناء البالغين بأن يقضوا نصف عقوبة السجن قبل أن يصبحوا مؤهلين لعقوبة بديلة، مما يجعل جميع السجناء مؤهلين لإصدار أحكام بديلة".

وبموجب النظام الجديد، سيصبح جميع البالغين المحكوم عليهم بالسجن "مؤهلين للتعامل مع قضاياهم بأحكام بديلة، حتى قبل بدء أي حكم بالسجن".

وتشمل العقوبات البديلة "خدمة المجتمع، أو الحجز في المنزل، أو أوامر الاستبعاد، أو أوامر عدم التواصل، أو وضع أدوات (التعقب) الإلكترونية، أو برامج إعادة التأهيل، أو التعويض " المالي، وفقا للبيان.

وفي يونيو/حزيران 2020، أطلقت السلطات سراح الناشط البارز "نبيل رجب" بعد 4 سنوات في السجن على خلفية تغريدات ومقابلات، على أن يقضي الفترة المتبقية من حكم السجن وهي ثلاث سنوات "في عقوبة بديلة" لم تتضح طبيعتها.

والبحرين مقر الأسطول الخامس الأمريكي. وكان الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" خفّف من القيود المفروضة على بيع الأسلحة الى المنامة منذ تسلمه الحكم في يناير/كانون الثاني 2017.

وفي أبريل/نيسان، أفرجت السلطات عن عشرات السجناء بينهم ناشطون سياسيون، حسبما أفاد حقوقيون، وذلك بعد تظاهرات طالبت بإطلاق سراحهم على خلفية مخاوف مرتبطة بتفشي فيروس كورونا في السجن.